

موسوعة شرح قوانين المخدرات

الاکراه البدنى وتنفيذ العقوبات  
المالية فى قضايا المخدرات

obeikandi.com

## إبدال الإكراه البدني

تنص المادة ٥٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية " للمحكوم عليه أن يطلب في أي وقت من النيابة العامة قبل صدور الأمر بالإكراه البدني إبداله بعمل يدوي أو صناعي يقوم به.

تنص المادة ٥٢١ من قانون الإجراءات الجنائية " يشتغل المحكوم عليه في هذا العمل بلا مقابل لأحد جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الإكراه التي كان يجب التنفيذ عليه بها ، وتعين أنواع الأعمال التي يجوز تشغيل المحكوم عليه فيها والجهات الإدارية التي تقرر هذه الأعمال بقرار يصدر من الوزير المختص.

ولا يجوز تشغيل المحكوم عليه خارج المدينة الساكن بها أو المركز التابع له . ويراعي في العمل الذي يعرض عليه يوميا أن يكون قادرا على إتمامه في ظرف ست ساعات بحسب حالة بنيته.

تنص المادة ٥٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية " المحكوم عليه الذي تقرر معاملته بمقتضى المادة ٥٢٠ ولا يحضر إلى المحل المعد لشغله ، أو يتغيب عن شغله أو لا يتم العمل المفروض عليه تأديته يوميا بلا عذر تراه جهات الإدارة مقبولا ، يرسل إلى السجن للتنفيذ عليه بالإكراه البدني الذي كان يستحق التنفيذ به عليه ويخصم له من مدته الأيام التي يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من الأعمال.

ويجب التنفيذ بالإكراه البدني على المحكوم عليه الذي اختار الشغل بدل الإكراه إذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه فائدة.

## إنتهاء الإكراه البدني

تنص المادة ٥١٧ من قانون الإجراءات الجنائية " ينتهي الإكراه البدني متى صار المبلغ الموازي للمدة التي أمضاها المحكوم عليه فى الإكراه محسوبا على مقتضى المواد السابقة مساويا للمبلغ المطلوب أصلا بعد استئزال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته.

تنص المادة ٥١٨ من قانون الإجراءات الجنائية " لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الإكراه البدني عليه ، ولا تبرأ من الغرامة إلا باعتبار خمسة جنيهاً عن كل يوم.

تنص المادة ٥١٩ من قانون الإجراءات الجنائية " إذا لم يقم المحكوم عليه بتنفيذ الحكم الصادر لغير الحكومة بالتعويضات بعد التنبيه عليه بالدفع ، جاز لمحكمة الجرح التي بدائرتها محله ، إذا ثبت لديها أنه قادر على الدفع ، وأمرته به فلم يمتثل ، أن تحكم عليه بالإكراه البدني ، ولا يجوز أن تزيد مدة هذا الإكراه على ثلاثة أشهر . ولا يخصم شيء من التعويض نظير الإكراه فى هذه الحالة وترفع الدعوى من المحكوم له بالطريق المعتادة.

## التنفيذ في حالة تعدد الأحكام

لما كانت الغاية من الإكراه البدني علي أداء ما استحق للحكومة من غرامات ومصاريف وتعويضات ، فكان طبيعياً أن خضوع المحكوم عليه للإكراه البدني يوازية سقوط جزء مما أستحق للدولة ، لذا نصت المادة ٥٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية " يستنزل من المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار خمسة جنيهاً عن كل يوم " وجدير بنا أن نناشد الشارع التدخل لتعديل نص المادة ٥٢٢ بزيادة مبلغ الخمسة جنيهاً الي مبلغ أكبر .

مشكلة الحكم بالغرامة وسبق حبس المتهم احتياطياً .

تنص المادة ٥٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية " إذا حبس شخص احتياطياً ، ولم يحكم عليه إلا بالغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ خمسة جنيهاً عن كل يوم من أيام الحبس المذكورة ، وإذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا وكانت المدة التي قضاها في الحبس الاحتياطي تزيد على مدة الحبس المحكوم به ، وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة " .

### الحد الأقصى لمدة الإكراه البدني

تنص المادة ٥١٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذا تعدد الأحكام ، وكانت صادرة في مخالفات أو في جنح ، أو في جنایات ، يكون التنفيذ باعتبار مجموع المبالغ المحكوم بها . وفي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد مدة الإكراه على ضعف الحد الأقصى في الجنح ولا على واحد وعشرين يوماً في المخالفات .

أما إذا كانت الجرائم مختلفة النوع ، يراعي الحد الأقصى المقرر لكل منها . ولا يجوز بأية حال أن تزيد مدة الإكراه على ستة أشهر للغرامات ، وستة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

التنفيذ علي ممتلكات المحكوم عليه ومشكلة الخصم مما استحق علي المتهم

غاية الإكراه البدني حصول الحكومة علي ما قضي به علي المحكوم عليه ، لذا فيجب أن يتقيد تنفيذ الإكراه البدني بحدود ذلك ، لذا تنص المادة ٥١٥ من قانون الإجراءات الجنائية " إذا كانت الجرائم المحكوم فيها مختلفة يستنزل المبالغ المدفوعة أو التي تحصلت بطريق التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه أولا من المبالغ المحكوم بها في الجنايات ثم في الجنح ، ثم في المخالفات. تنص المادة ٥١٦ من قانون الإجراءات الجنائية " يكون تنفيذ الإكراه البدني بأمر يصدر من النيابة العامة على النموذج الذي يقرره وزير العدل ويشرع فيه في أي وقت كان بعد إعلان المتهم طبقا للمادة ٥٠٥ وبعد أن يكون قد أمضي جميع مدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها.

## تأجيل دفع المبالغ المستحقة تقسيط المبالغ المستحقة

كبدائل وحلول لتنفادي الأمر بالإكراه البدني

تنص المادة ٥١٠ لقاضي المحكمة الجزئية في الجهة التي يجري التنفيذ فيها أن يمنح المتهم في الأحوال الاستثنائية ، بناء على طلبه ، وبعد أخذ رأى النيابة العامة أجلاً لدفع المبالغ المستحقة للحكومة أو أن يأذن له بدفعها على أقساط ، بشرط ألا تزيد المدة على تسعة أشهر ولا يجوز الطعن في الأمر الذي يصدر بقبول الطلب أو رفضه .

وإذا تأخر المتهم عن دفع قسط حلت باقي الأقساط ، ويجوز للقاضي الرجوع في الأمر الصادر منه إذا وجد ما يدعو لذلك .

وعلي ذلك فإنه يشترط لتأجيل سداد المبالغ المستحقة للحكومة أو تقسيطها كبدياً أفضل لصدور أمر بالإكراه البدني

الشرط الأول : تقديم طلب بتأجيل الدفع أو بتقسيطه - يقدم الطلب من المتهم في محبسة وهو قيد الإفراج عنه أو عن طريق محامية الي قاضي المحكمة الجزئية التي يجري في دائرتها التنفيذ .

الشرط الثاني : أخذ رأى النيابة العامة - باعتبارها الجهة التي تملك إصدار الأمر بالإكراه البدني - ويراعي أن نص المادة ٥١٠ اشترط - فقط - أخذ النيابة العامة - لكنه لم يشترط أن توافق ، فقد تعترض النيابة العامة - ورغم ذلك يظل لقاضي المحكمة الجزئية أن يصدر أمراً بالتأجيل أو بالتقسيط ، يؤكد هذا المعنى أن الأمر الصادر من قاضي المحكمة نهائي غير قابل للطعن فيه ، سواء كان بالقبول أو الرفض .

الشرط الثالث : ، يشترط ألا تزيد المدة التي يمنحها قاضي المحكمة الجزئية للمتهم ، سواء للدفع أو للتقسيط على تسعة أشهر ، ويراعي الآتي ( ١- أن المشرع لم يخصص مدة التسع شهور لسداد المبالغ بنظام التقسيط ، فلا تخصيص بغير مخصص ، وبالتالي يكون لقاضي المحكمة الجزئية أن يمنح المتهم أجلاً قدرة تسعة شهور للسداد . ٢- أن المشرع لم يشترط في حالة تقسيط المبالغ

المستحقة للحكومة أن تكون الأقساط متساوية ، فيجوز للقاضي الجزئي أن يقرر أقساطاً بمبالغ مختلفة ، وهو أمر منطقي إذ المتهم وهو في سبيل خروجه من محبسه بعد انقضاء تنفيذ العقوبة قد لا يتسنى له دفع مبلغ كبير من المال .

## صدور الأمر بالإكراه البدني

ما هي الجهة المختصة قانوناً بإصدار الأمر بالإكراه البدني ؟

الجهة المختصة قانوناً بإصدار الأمر بالإكراه البدني هي النيابة العامة وفي ذلك تنص المادة ٥٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية " إذا لم يدفع المتهم المبالغ المستحقة للحكومة تصدر النيابة العامة أمراً بالإكراه البدني وفقاً للأحكام المقررة بالمواد ٥١١ وما بعدها " ، وفي تبرير تحويل النيابة العامة سلطة الأمر بالإكراه البدني يقرر أستاذنا الدكتور / ممدوح عبد المجيد : ان الإكراه البدني ليس عقوبة بالمعنى القانوني الدقيق للعقوبة ، فهي لا تتضمن فصلاً في جريمة أو خطأ جنائي ، لذا لا مانع من تحويل سلطة الأمر بالإكراه البدني - والذي لا يعدوا أن يكون وكما يتضح من مسماه - وسيلة إكراه لسداد مستحقات للحكومة ، ولأن نص المادة ٥٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أحال الي نصوص المادة ٥١١ وما يليها فقد لزم بيان الأحكام التي تقررها هذه المواد :

مدة الإكراه البدني :

تنص المادة ٥١١ " يجوز الإكراه البدني لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضي بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة ، ويكون هذا الإكراه بالحبس البسيط وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل خمسة جنهات أو أقل " .

وفى مواد الجرح والجنايات لا تزيد مدة الإكراه على ثلاثة أشهر للغرامة وثلاثة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات.

الأحوال التي لا يجوز اللجوء فيها الي طريق الإكراه البدني :

تنص المادة ٥١٢ من قانون الإجراءات الجنائية " لا يجوز التنفيذ بطريق الإكراه البدني على المحكوم عليهم الذي لم يبلغوا من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة ولا على المحكوم عليهم بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ .

تأجيل تنفيذ الإكراه البدني

تتص المادة ٥١٣ من قانون الإجراءات الجنائية " تسري أحكام المواد ٤٨٥ - ٤٨٨ فيما يتعلق بالتنفيذ بطريق الإكراه البدني ، ونورد بالهامش الأحكام الخاصة بهذه المواد .